

ضعف ثقافة المقاولاتية في الجزائر كأحد معوقات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بين تأصل فكرة الوظيفة المأجورة وآليات الانتقال نحو العمل الحر.

The weakness of the entrepreneurial culture in Algeria is one of the obstacles to promoting the small and medium enterprises sector: Between the rootedness of the idea of paid employment and the mechanisms of transition towards self-employment

قميحة راجح¹ *

¹ جامعة محمد الصديق بن يحي (جيجل)، nacer.kemiha@hotmail.com

تاريخ القبول: 2024/12/04

تاريخ الإستلام: 2024/01/10

ملخص:

تعالج هذه الدراسة مسألة ضعف ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري باعتبارها السبب الرئيسي فيتعثر النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، فعلى الرغم من وجود أجهزة داعمة وتوفر ترسانة من القوانين المنظمة إلا أن القطاع لم يرقى إلى المستوى المطلوب كما في الدول المتقدمة إذ يعد قاطرة للنمو الإقتصادي بها من خلال خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل. وخلصت هذه الدراسة إلى وضع استراتيجية للانتقال من فكرة الوظيفة المأجورة إلى ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى المجتمع الجزائري .

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية؛ ثقافة المقاولاتية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ الوظيفة ؛ الأجرة ؛ العمل الحر .

Abstract :

This study addresses the issue of the weakness of the entrepreneurial culture in Algerian society, as it is the main reason for the faltering advancement of the small and medium enterprises sector in Algeria. Despite the presence of supportive bodies and the availability of an arsenal of regulating laws, the sector has not risen to the required level as in developed countries, as it is considered an engine of economic growth. By creating wealth and providing jobs.

This study concluded by developing a strategy to move from the idea of paid employment to consolidating the culture of self-employment in Algerian society.

Keywords: Entrepreneurship ; entrepreneurship culture ; small and medium enterprises ; job ; wages ; self-employment .

1. مقدمة

إن ثقافة رائد الأعمال أو صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أو الفرد المقاول بالأحرى تخضع لمنظومة قيمية تحدد سلوكاته وخياراته، فقد تهدف إلى تشجيعه على الفعل أو كبح دوافعه، وهو الأمر الذي يفرز مظهرين:

المظهر الأول: يفترض وجود مجتمع ذو ديناميكية مقاولاتية قوية، نظرا لوجود ثقافة مجتمعية تركز مبدأ العمل الحر وتشجع المبادرات الفردية، وتصور العمل الحر على أنه مدخل لريادة الأعمال وتحقيق الثروة والمكانة الاجتماعية، مبدأ التنشئة الاجتماعية فيها قائم على تلميع فكرة العمل الحر يتلقى الفرد مبادئ هذا الأخير في الأسرة أو في المؤسسة التعليمية أو التكوينية، فاقترصاد هذا المجتمع بالضرورة ينتشر فيه رأس المال الشجاع (عكس رأس المال الجبان) الذي يستثمر في جل القطاعات والأنشطة، بما لا يترك مجالا للدولة سوى للتدخل لتحديد الأطر التنظيمية للنشاط الاقتصادي لا غير.

المظهر الثاني: يفترض وجود مجتمع ذو ديناميكية مقاولاتية ضعيفة، تسود فيه عقلية الإنكاس على الدولة، ويلمّع المجتمع بغالبية مكوناته، مكانة الوظيفة المأجورة على أساس أنها، الغاية التي يجب أن يسعى إليها، صاحب المؤهل والشهادة. عموما ميزة العمل في هذه المجتمعات قائمة على الديمومة (المنصب الدائم) في حين نظام العمل المؤقت هو نظام استثنائي، أما من الناحية الاقتصادية فيغلب على استثماراته الرأس المال الجبان الذي يخشى من الاستثمار حتى في ظروف بيئة مواتية، في ظل هذه المجتمعات تسود كذلك منظومة من الممنوعات ذات الأساس الديني ولعل هذا الأخير يعد أحد أهم الأسس التي تقوم عليها ثقافة المجتمع.

أمام هذين المظهرين تتواجد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذا أسقطناها على البعد السوسيو ثقافي السائد في البلد، ولعل عدم تنامي هذا القطاع بالشكل الذي تأمله متطلبات التنمية الاقتصادية مرده إلى ثقافة المجتمع ومعتقداته، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة تفسير النظرة في اتجاه تكريس ثقافة العمل الحر والمقاولاتية الأمر الذي يضمن الشغل لصاحبه ولأفراد آخرين.

تعالج هذه الدراسة الإشكالية التي مفادها : كيف يمكن الانتقال بثقافة المجتمع من فكرة الوظيفة المأجورة إلى ثقافة ريادة الأعمال ؟ ونطرح لذلك فرضية مفادها : أن ترسيخ ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري مرتبط بمدى فعالية مؤسسات التنشئة الاجتماعية .

واعتمدنا على المنهج الوصفي إعتبارا من أن الوصف هو مستوى من مستويات التحليل التي لا يمكن تجاوزها وعلى هذا الأساس لا يكاد يخلو منهج سواء أكان أصليا أو فرعيا من أسلوب الوصف ، كأساس لإقامة التحليل الذي ينبغي أن تشمله الدراسة العلمية ، ويتمتع المنهج الوصفي على هذا الأساس بثقل وزن ، ليس فقط في أساليب جمع البيانات وتبويبها ، بل ويتعداه إلى خطوات التحليل وتفسير البيانات وتقديم القراءات بشأنها ، بالقدر الذي يحدد العلاقة بين متغيرات الدراسة .

أولاً: التأصيل النظري والإيتيمولوجي لثنائية (ريادة الأعمال ، العمل المأجور) .

ثمة حاجة إلى تحديد المفاهيم في أي دراسة علمية، ذلك أن التأصيل الإيتيمولوجي يحول دون الخلط بين المصطلحات والمفاهيم المشابهة، فيكون ذلك مانعا لكل تأويل خاطئ أو مخالف لما يريد أي باحث أن يوصله للقارئ وعلى هذا الأساس فيتناول هذا الجزء من الدراسة مفهومين أساسيين ستنحور حولهما هذه الأخيرة هما: ريادة الأعمال و العمل المأجور .

1. ريادة الأعمال :

يُعدّ مصطلحُ ريادة الأعمال من المصطلحات الحديثة، والتي بدأت تسيطرُ على عقول الشباب في الآونة الأخيرة، خاصّة أنّ المجال اليوم متاح، ومفتوح أكثر من السابق للشروع في تنفيذ وتطبيق الأفكار الخلاقة والإبداعية على أرض الواقع، عدا عن الفوائد العديدة الملموسة، والمتحصّل عليها من ريادة الأعمال؛ سواءً على المستوى الفردي، أم الجماعي.

فريادة الأعمال، أو الاعتمار، أو هندسة المشاريع، هي عملية تحديد مشروع تجاري معين للبدء به والتركيز عليه وتوفير الموارد اللازمة وتنظيمها وتحمل المخاطر في سبيل تحقيق ربح مالي، وتعرف أيضا على أنها عملية إنشاء منظمة أو مجموعة منظمات جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وهي بالتحديد إنشاء عمل أو عدة أعمال جديدة.(HAIDER, 2012,p 285-307)

في الاقتصاد السياسي تعرف ريادة الأعمال بأنها إحدى الطرائق لتحويل فكرة إلى عمل تجاري عظيم، بطريقة فعالة بغية الحصول على ربح وتحقيق الاستقلال المالي. (رمزي ، 2015 ، ص 114)

وقد ظهر مصطلح ريادة الأعمال لأول مرة في المعجم الفرنسي المعنون بإسم قاموس التجارة العالمية **Dictionnaire Universel de Commerce** وكان جاك دي بروسلونز **Jacques des Bruslons** قد قام بجمعه ونشره في عام 1723 ، وصيغت كلمة **Entrepreneurship** من الفرنسية في خمسينيات القرن التاسع عشر وكانت تعني القرض الممنوح لرائد الأعمال ، ويعد رائد الأعمال أو صاحب المشروع الصغير عنصرا أساسيا في الاقتصاد الجزئي أو ما يسمى بالميكرو إيكونومي **Microéconomics** وتعيدنا دراسة هذه المشاريع إلى جهد وإهتمام ودراسة العالمين ريتشارد كانتيلون **Richard Cantillon** وأدم سميث **Adam Smith** في أواخر القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر اللذان أسسا لعلم الاقتصاد الكلاسيكي .

وبالعودة إلى التأصيل النظري لفكرة ريادة الأعمال ، نجد أعمال مجموعة من المفكرين نستعرض بعضها كالآتي :

1.1 أعمال جوزيف شومبيتر : ويعود إلى شومبيتر الفضل في إبراز دور المستحدث **entrepreneur**، وابتكاراته في تطوير النشاط الاقتصادي،(خشيب ، 2005 ، ص12) مندفعاً وراء الربح. إذ يسعى المستحدث، بحسب شومبيتر، إلى تجميع عوامل الإنتاج وتشغيلها إضافة إلى توزيع الفوائضا لاقتصادية المتحققة لخدمة النمو الاقتصادي المطرد. (الموسوعة العربية، 2002 ، ص 847)

ويعرف شومبيتر الريادي بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح.(أكاديمية الشميمري لريادة الأعمال، 2001 ، ص125)

2.1 أعمال فرانك نايت **: اعتبر أن ريادة الأعمال تتمحور كفكرة رئيسية حول مفهوم المخاطرة، فالسلوك الذي يتبناه الريادي هو الذي يدل على القدرة التي لديه، والتي من خلالها يتمكن من وضع كل التفاصيل المهمة سواء

أكانت تفاصيل مهنية أو مالية فيميزان الخطر والمخاطرة لتطبيق فكرته، ونقلها عبر حيز التنفيذ إلى مصافياالمشاريع الناجحة، وذلك عن طريق إعطائها المزيد من الوقت والجهد ورأس المال في مخاطرة غير مضمونة، ويعوز سبب عدم الضمان هذا إلى ثلاث نقاط رئيسة: الالتباس وعدم الضمان الفعلي الذي يصعب تقديره وتوقعه وطبيعة الأخطار المتعلقة بالأعمال.

2. العمل المأجور: هو العمل الذي يبيع العامل فيه عمله لفترة غير محددة (من بضع سنوات إلى كامل حياة العامل المهنية)، مقابل أجر مالي (مرتّب).

كما أن هناك من يعرفه على أنه العلاقة الاقتصادية الاجتماعية بين العمال وصاحب العمل، يبيع فيها العامل قوة عمله في إطار عقد عمل رسمي أو غير رسمي مقابل أجر. (Wilfred, 1940 , p504-520). يتضح من خلال التعريفين السابقين، أن العمل المأجور هو كل جهد مبذول من قبل العامل بمقابل أجر في إطار علاقة عمل قد تكون مؤقتة أو دائمة .

وعند البحث عن تطور العمل المأجور ، نجد أنه مر بحقب زمنية مختلفة، بحسب تطور الإنسان وبيئته الاجتماعية ونمط معيشته، ففي النظام العبودي، نجد أن العبد كان مملوكا لسيده وهذا الأخير يتكفل بغذاء العبد وإيوائه، ويزيد هذا التكفل بالقدر الذي يرى من خلاله السيد أن العبد مفيد لنماء ثروته .

في حين أنه في النظام الإقطاعي، فكان العامل يقدم عمله مقابل الحصول على قطعة أرض يحرثها كإحدى المزايا التي لم تكن موجودة في النظام العبودي .

ثم بعد تطور المجتمعات وظهور النقود في المعاملات التجارية ، أصبح العامل يتقاضى مقابل جهده المادي أو الفكري راتبا أو أجرا .

وإذا بحثنا في الفكر الإشتراكي عن فكرة العمل المأجور فإننا نجد أنهم قارنوا العمل المأجور بالعبودية منذ فترة طويلة . ونتيجة لذلك، فإن مصطلح عبودية الأجر غالبا ما تستخدم كمصطلح ازدراكي للعمل المأجور. وبالمثل، فإن دعاة العبودية تأملوا شرور مجتمع العبودية مقارنة بالمجتمع الحر، عبودية الإنسان لسيده والعبودية لرأس المال وشرعوا يجادلون بشكل مقنع بأن عبودية الأجر كانت في الواقع أسوأ من العبودية . كما أكدوا أن العمال لم يقبلوا العمل المأجور إلا بعد مرور الزمن، عندما أصبح الأمر «مألوفاً وغفلوا عن الجو الاجتماعي غير اللائق الذي استنشقه بشكل متواصل في ظل المجتمع الصناعي (جريبير، 2001 ، ص 125).

ثانيا : واقع العمل المأجور في الجزائر:

إن فكرة العمل المأجور صاحبت جل المجتمعات الإنسانية، وإذا أخذنا على سبيل الحصر المجتمع الجزائري فإننا نجد أن الدولة عقب الإستقلال مباشرة كرست من خلال ممارسات معينة فكرة الوظيفة سواء على مستوى مؤسساتها الإدارية أو على مستوى منشآتها الصناعية بحكم أنها تبنت الفكر الإشتراكي فلسفة لإقتصادها، ولأن هذا الأخير يقوم على فكرة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج فهذا الأمر ينتج عنه بالضرورة كثرة استخدام اليد العاملة بأجرة . لهذا نجد في هذه الفترة تزايد كبير في عدد العمال الأجرا .

ثم عرف عدد الأجراء ارتفاعا تدريجيا ليصل سنة 2019 إلى حوالي 11.280 مليون عامل موزعين على القطاع العام والخاص .

وعلى الرغم من تدني الأجور في القطاع العام خاصة سيما العاملين في قطاع الوظيفة العمومية إلا أننا نجد هذه الأخيرة لوحدها تظم قرابة 2.5 مليون موظف .

وتحتل الوظيفة في المجتمع الجزائري بمكانة متجددة في الذهنية الجمعية ، سواء على مستوى الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات التنشئة بصفة عامة ، إذ أن تنشئة الفرد تركز على تعليمه ليلتحق بالوظائف المختلفة وليس ليتوجه لتأسيس عمل حر ، أو إنشاء مؤسسة خاصة به .

ثالثا : ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري : أية مكانة ؟

إن فكرة سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية وخنق المبادرات الفردية طيلة عقود من الزمن في الجزائر، أنشأت بالمقابل فكرا مجتمعيا إتكاليا، يرى في كل ما يرتبط بالدولة لاسيما في مجال الشغل ملاذا للاستقرار والديمومة، بالمقابل تولد لدى الكثير من الأفراد الخوف من خوض تجربة المشروع الاقتصادي في ظل بيئة اقتصادية تتميز بالتردد في الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة الاقتصادية، إن هذه السمة التي ميزت المجتمع الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه خاصة .

أما فيما يخص مسألة وجود هذه الذهنية إلى اليوم في المجتمع الجزائري، فمرد ذلك إلى عوامل ثقافية مترسخة في ذهنية الأسر، والتي لازال ترى أن دوام المنصب تضمنه الوظيفة الدائمة لدى الدولة، وأن فكرة العمل الحر مرتبطة بالسوق وهذا الأخير يعرف تقلبات كثيرة، ما يعني أنها دائما تغلب فكرة الاستقرار والأمان الوظيفي على الاعتبارات الأخرى.

الجدير بالذكر أن فكرة إقامة المشروعات المصغرة في المجتمع الجزائري قديمة، إذ أن الحقبة العثمانية في الجزائر تميزت بحرية التملك والانتشار الواسع للصناعات الصغيرة والحرف التقليدية الصناعية والفلاحية منها على اعتبار أنها كانت الركيزة الأساسية للإقتصاد الجزائري في العهد العثماني . والصورة العامة للمشروعات الصغيرة والمقاولات الصناعية ، هي تمركز المشروعات الفلاحية الصغيرة على مستوى الأرياف والتي ترجع عوائدها بالنفع على أصحابها أولا، فتكون الأسرة ثم القرية وكذا المدينة، في حين مظهر المقاولاتية الصناعية تمثلت في الصناعات الحرفية التي كانت تزخر بها المدن إلى جانب مجموعة من الصناعات ومنها :

- صناعة السفن والتي شجع عليها نشاط البحرية الجزائرية في ذات الحقبة وانتشرت مثل هذه الصناعات على مستوى المدن الساحلية، ضف إلى ذلك صناعة الأسلحة، الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، صناعة الأنسجة والجلود(الزيري ، 1999 ، ص 68) .

أما عن الحقبة الإستعمارية، فقد شهدت تنامي العديد من الصناعات الصغيرة لاسيما منها الحرفية، وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه الحقبة عرفت نشأة العديد من المؤسسات الصغيرة والمصغرة الناتجة عن استثمار البرجوازية الصناعية الجزائرية على الرغم من تواضع امكانياتها إضافة إلى المنافسة الشديدة التي كانت تخضع لها منتجاتها من طرف مثيلاتها الفرنسية .

عقب الإستقلال مباشرة تبنت الجزائر الخيار الإشتراكي فعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضيقا من قبل الدولة، التي خشيت من تنامي البرجوازية، وتأثيرها على القرار السياسي، الأمر الذي انعكس على

التشريعات المتعلقة بالإستثمار ، فإلى جانب كونها تضمنت اعترافا بالقطاع الخاص ، قابله تعميم في الممارسات العملية تجاهه .

كما سيطرت المؤسسة الكبيرة على السياسة التنموية في الجزائر ، من خلال سياسة الصناعات المصنعة ، عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا ثانويا في عملية التنمية خلال حقبة الإقتصاد الموجه (يسعدوني وبوعبدلي ، 1990 ، ص ص 65.66.67).

مع الإنفتاح الإقتصادي ، كان على الدولة الإنسحاب التدريجي من النشاط الإقتصادي وفتح المبادرة أمام القطاع الخاص ، وعليه نجد أن جل التشريعات الخاصة بترقية الإستثمار ، ساهمت بقدر كبير في تبلور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للخواص كما شكلت منظومة التشريعات الداعمة للإستثمار ، والقانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة ، تشكلت على إثرها مبادرات فردية بإنشاء مؤسسات ومشاريع مقاولاتية .

على الرغم من وجود إطار تشريعي محفز نسبيا لدعم منظومة مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، تنشط في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي ، هذا الإطار مدعم بترسانة من المؤسسات التي تشرف على إنشاء ومتابعة نشاط هذا القطاع ، يضاف إليها نظام تمويل خاص يختلف عن الأطر التمويلية التقليدية . فإن هذا القطاع لم يرق إلى المستوى المطلوب والتطلعات المأمولة .

وإذا كانت الإحصائيات الرسمية لسنة 2017 قد أسفرت عن 1 022 621 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط على مستوى التراب الوطني فإن هذا العدد غير كاف لإعطاء دفع للإقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي وكذا خلق مناصب شغل ، ما يؤكد ذلك أن 97.12 % هي مؤسسات مصغرة TPE والتي تشغل أقل من 10 عمال في حين أن نسبة المؤسسات المتوسطة بلغ 0.31 % ME التي تشغل من 50 إلى 249 عامل ، إلا أن الأمر يتطلب أن تدعم المنظومة بمليوني مؤسسة صغيرة و متوسطة ليتسنى لها توفير العمل لطالبي الشغل ودفع المناولة قصد تقليص الواردات ، والخروج من إقتصاد المحروقات .

على هذا الأساس فوتيرة خلق هذه المؤسسات هي وتيرة بطيئة جدا .

ثالثا : طبيعة العوائق التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإقتصاد الجزائري .

على الرغم من الأهمية التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ، إلا أن تطوره ونموه تعترضه جملة من العوائق ، منها ما هو تنظيم ومنها ما يتعلق بالسياسة العامة الكلية ونظرة صانع القرار إليه .

صحيح أن الدولة عملت على إرساء قواعد قانونية وتشريعية لتنظيم القطاع ، من تأسيس المشروع إلى غاية تجسيده ومرافقته ، لكن على الرغم من ذلك فهناك جملة من العوائق التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي :

1.3 مسألة العقار الصناعي :

يعاني أي مستثمر من مشكلة توطين مشروعه إذ تعد عملية التسوية الإدارية والإجراءات البيروقراطية لتسوية عقار صناعي في الجزائر إحدى الأسباب التي لا تزال تقف أمام المشاريع الصناعية ، على الرغم من وجود ما يقارب 72 منطقة صناعية و 44 منطقة نشاط في الجزائر تربعان على 14800 هكتار و 78881 هكتار على الترتيب (درس ودريس ، ديسمبر 2017 ، ص 87) .

وليس المشكل في هذا العدد مرتبط بنقص العقار ، بقدر ما يتعلق بعملية التنظيم وكذا الإستغلال الأمثل للموارد والهياكل الصناعية المتاحة .

2.3 إشكالية التمويل:

تشير بعض المعطيات الإحصائية في الجزائر إلى أن 70 % من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحتاجون إلى تمويل يفوق مواردهم الشخصية، إذ أن صغر المشروع عادة ما يجعل من الصعب حصوله على القروض البنكية لأسباب عديدة منها ارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية وانعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ به مستقبلا.

في الجزائر التمويل المصرفي هو عيار الأكثر شيوعا لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكن في المقابل نجد أن البنوك تبقى حذرة في منح القرض، ليس نتيجة لنقص السيولة وإنما السبب يعود إلى الخوف من المخاطرة، يضاف إلى ذلك أن معدل سداد القرض يبقى منخفضا، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الرفض التلقائي لبعض المشاريع الذي يعد معدل تسديد القرض فيها ضعيفا، خاصة ما يتعلق بقطاع النقل والخدمات (قوجيل ، ص ص 171-172).

3.3 إشكالية العبء الضريبي:

من الإمتيازات في مجال الإعفاءات الجبائية التي يستفيد منها صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، هي الإعفاءات الضريبية لمدة 03 سنوات ناهيك علة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، والإعفاء من حق نقل الملكية وحقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري وغيرها(الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار، 2018)، عموما هذه الفترة 03 سنوات قد لا تكون كافية لاستقرار المؤسسة وانطلاق إنتاجاتها بالتوتيرة الموجودة، ناهيك عن البدء في سداد القرض البنكي، إذ أن لقاءنا بالعديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من الثقل الضريبي، ويعد العبء الضريبي في الجزائر هو الأعلى في شمال إفريقيا، حسب تقرير صادر عن البنك الدولي، إذ تؤثر الضرائب على ما نسبته 74.2% من أرباح الشركات(قوجيل ، ص 173)، ويعد مناخ الأعمال في الجزائر من أردء المناخات* خاصة فيما يتعلق بحماية المستثمر، لذلك نجد أن نسبة الإستثمار الأجنبي في الجزائر جد منخفضة لهذه الأسباب بالدرجة الأولى.

4.3 إشكالية الفساد وبيروقراطية الدولة:

إن أهم خاصية تمتاز بها البلدان المتقدمة تمهينها للمعاملات الإدارية الورقية أمام المتعامل، المواطن وبالدرجة الأولى المستثمر يضاف إلى ذلك اختصار الوقت وتغليب الإدارة الإلكترونية على المعاملات الإدارية وحتى المالية مما يؤدي إلى تحقيق التكلفة في الجهد والوقت والمال وتحقيق رضا المتعامل والمستثمر. في الجزائر كان يتطلب البدء في أعمال جديدة ما يفوق 60 يوما بعد اجتياز أزيد من 20 إجراء، لينخفض هذا العدد، إذ بات يتطلب البدء في أعمال تجارية بالجزائر في المتوسط 22 يوما بعد اجتياز 14 إجراء إداري، يضاف إلى ذلك ضبابية الإجراءات والمعلومات الإقتصادية في الجزائر، خاصة المتعلقة بمناخ الإستثمار وإذا ما أسقطنا مؤشر الفساد ، فهي بحسب مؤشرات المنظمة الشفافية الدولية تعد من بين الدول التي ينتشر فيها الفساد في العالم، فمن ضمن 177 دولة شملها هذا الإحصاء تحتل الجزائر المرتبة 100 وفقا لتقرير المنظمة لسنة 2014.

5.3 مسألة التسويق وتعرض المنتج المحلي للمنافسة:

لقد سبق وأشرنا إلى أن الدولة دفعت بين نقيذين، إما دعم القطاع الخاص المنتج، بتوفير مناخ يسمح له بالإنتاج وتسويق منتوجه في السوق الوطنية وحتى الدولية أم البقاء على الإستيراد، الذي في المقابل يسمح بدخل منتجات أجنبية للسوق المحلية، مع وجود ذهنية لدى المجتمع الجزائري وهي الرغبة في كل ما هو أجنبي واحتقار

كل ما هو محلي، والتي تنامت مع توسع السياسة الإستهلاكية لا سيما في ظل العشرينية الأخيرة، إن فتح الدولة لمجال الإستيراد دون حاجز من شأنه أن يقضي على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من المفروض أنها نشأت لأجل سد إحتياجات السوق الوطنية من السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات معيشية الأفراد في هذه الدول، لكن إذا بقي الوضع على حاله فإن مآلها إلى الزوال.

رابعا : الآليات العملية لترقية ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري .

لن يتأتى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا ترقية ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري إلا من خلال تكثيف دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية ، من إعلام ومؤسسات تربوية من خلال مايلي :

1.4 توجيه الدور الإعلامي نحو البرامج الهادفة لدعم المقاولاتية :

لا نختلف في أن للإعلام دور كبير في التنشئة الاجتماعية للأفراد، ويتوسع هذا الدور إلى دور المخترق للمنظومة القيمية السائدة في المجتمع، ولوسائل الإعلام لاسيما المرئية المسموعة قوة الصورة التي يسهل من خلالها تغيير العديد من المعتقدات الخاطئة أو ترسيخ العديد من المفاهيم التي تتماشى مع المعطى الدولي، لا سيما في ظل عولمة القيم، وعلى هذا الأساس فإن تكريس ثقافة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المجتمع الجزائري يضع جزءا من المسؤولية لتحقيق هذه الغاية على وسائل الإعلام المختلفة، وذلك من خلال ما يلي:

1.1.4 تغيير الثقافة السائدة في المجتمع تجاه العمل الحر وثقافة إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة:

وعلى الرغم من أن إحلال فكرة جديدة بدل فكرة قديمة قد يتطلب وقتا ليس بالقصير إلا أن الأساليب الإعلامية بإمكانها أن تختصر الوقت والزمان لتحقيق هذه الغاية.

2.1.4 إبراز دور الشخصيات والتجارب الناجحة: ولا أفضل من أن يستعمل الإعلام "أسلوب القدوة" وذلك من خلال ابتكار برامج حول المشاريع الناجحة، التجارب الفذة في المجتمع الجزائري أو الدول المتقدمة، حتى يتوطن في أذهان الأفراد، أن كل مشروع ناجح ما هو إلا فكرة، احتضنت واشتد اليقين بها فنمت وتطورت وصارت مشروعا يتحدى به.

3.1.4 إنشاء قنوات تلفزيونية خاصة بعالم الأعمال، حتى نرسخ فكرة المشاريع الناجحة لاسيما لدى الفئة الحاملة للمؤهل العلمي.

ولا بد لوسائل الإعلام أن تعتمد لتحقيق هذه الغاية على أداتين هما:

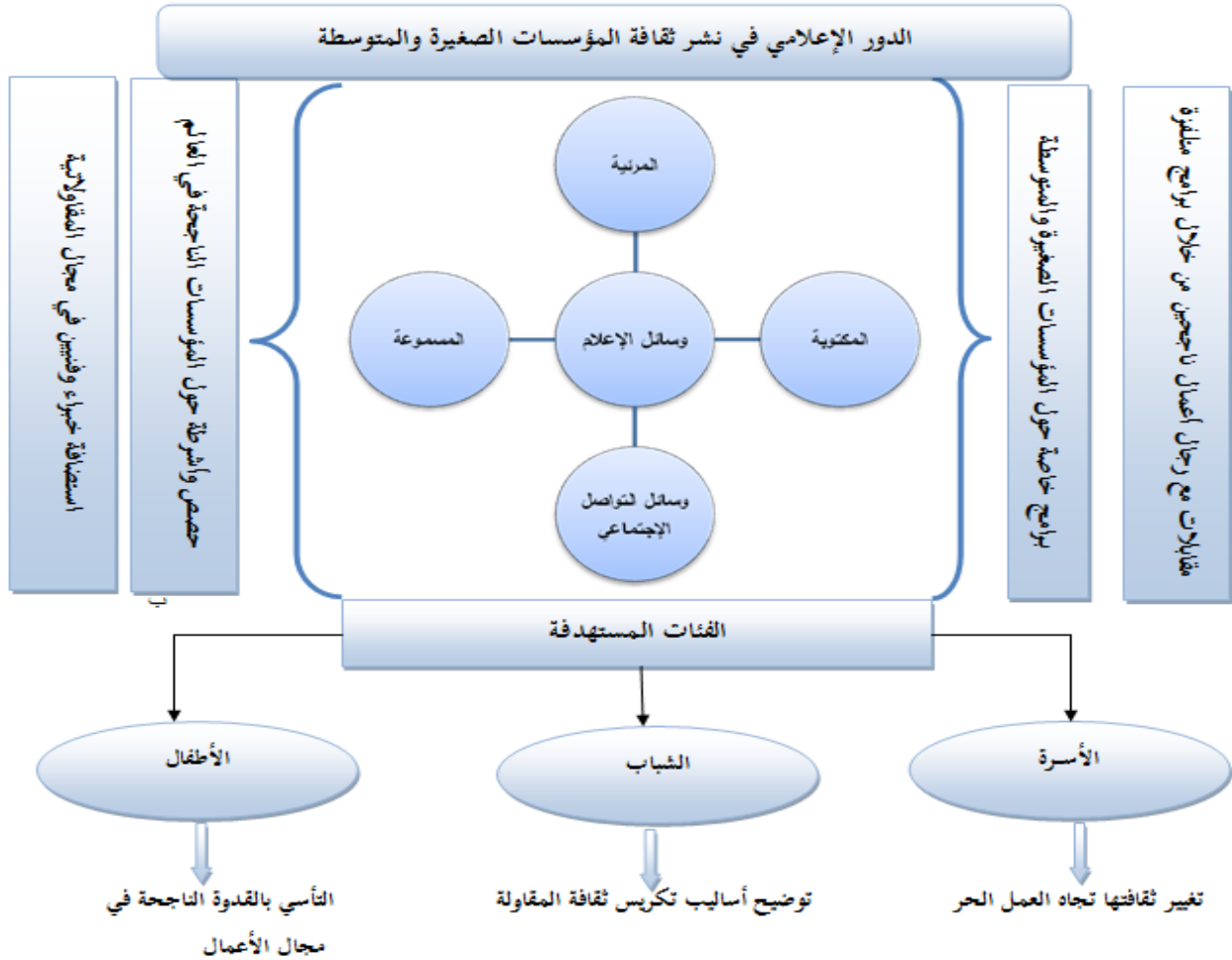
أ- التحديد: والذي يقصد بها تحديد وسيلة الإعلام الهادفة والفاعلة لمخاطبة الرأي العام (مشعلة، 2016، ص 25). وتحديد المواضيع التي يجب الحديث عنها. في هذه النقطة بالذات تحدث المفارقة بتوجيه اهتمام المجتمع نحو قضايا وتهميش أخرى، ولا أفضل من الحديث عن مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وثقافة المقاولاتية في ظل ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع، فهو موضوع جدير بال طرح باعتبار المكان والزمان.

ب- التركيز: ويقصد بهذه الأداة إعطاء وسائل الإعلام للقضايا المصيرية ، الحجم والوقت الكافيين للتغطية والنقل، لا سيما بربط البرنامج بواقع الناس ومشاكلهم عبر خطة عمل محكمة، فعادة المواضيع الأكثر مشاهدة،

هي المواضيع المرتبطة بواقع الشريحة الكبيرة في المجتمع، وفي الجزائر فأكبر شريحة هي فئة الشباب، وهي الفئة التي ترتفع لديها البطالة.

ويمكن إبراز الدور الذي تلعب وسائل الإعلام لتوجيه المجتمع نحو ثقافة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال المخطط أدناه

الشكل رقم 01 : الدور الإعلامي في نشر ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قميحة ، 2018 ، ص 155)



2.4 تعميم ثقافة المقاوالتية على مستوى مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني.

يقر جمهور العلماء بأن التعليم استثمار وليس استهلاك، كونه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي بل يفوقه في غالب الأحيان، لاسيما مع التقدم التكنولوجي وتطور التقنية التي تحتاج إلى مهارات للتعامل معها (علي حسن ، 2016 ، ص 01) .

ولقد صار لزاما في وقتنا الحاضر على المؤسسة التعليمية أن تقدم مخرجات تتماشى وحاجة المجتمع والسوق المحلية والدولية، غير أن واقع المؤسسة التعليمية أو مراكز التكوين عموما يشكل حلقة تستدعي من القائمين على السياسة العامة إعادة النظر في مضمونها وأساليبها ومناهجها لكون مخرجاتها لا تتناغم إطلاقا مع حاجات سوق العمل ، الأمر الذي أدى إلى تزايد العاطلين عن العمل مع تزايد عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية ومراكز التكوين.

وما يجب أن نطرحه من أسئلة في هذا الصدد:

هل خربجوا الجامعات ومعاهد التكوين اليوم مؤهلين للعمل في الأعمال الحرة؟ وهل لديهم استعدادات ومهارات على الأقل أولية لخوض تجربة المقاولاة وإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة؟.

ينبغي لزاما على الدولة أن تركز ما يعرف بالتعليم المقاولاتي والذي هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي القائم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بواسطة مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير المشاريع الاقتصادية الصغيرة (منظمة العمل الدولية ، 2010 ، ص 10). ذلك لأن التعليم المقاولاتي هو السبيل المستقبلي للحصول على فرصة عمل في ظل معطيات البيئة الاقتصادية الحالية.

وتشير في هذا الصدد دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية أن معظم فرص العمل الجديدة والمستقبلية يجب أن تنبثق من نمو الأعمال الجديدة في القطاعات الاقتصادية، وأنه سوف يتحتم على الشباب أن يخلقوا فرص عمل خاصة بهم.

بداية وللإجابة على التساؤل الذي طرحناه في بداية هذا الجزء من الدراسة، لا بد لنا أن نقف على واقع التعليم والتكوين المهني في الجزائر؟ وهل هذا النمط التكويني والتعليمي مرن بحيث يجعلنا قادرين على إدماج ثقافة المقاولاة ضمن البرامج التعليمية أم أن الأمر يتطلب إعادة هيكلة المنظومة التعليمية والمهنية ككل؟.

1.2.4 الهيكل العام لمنظومة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر:

تشرف على عملية التربية والتعليم ، والتعليم العالي ، والتكوين المهني في الجزائر ثلاث وزارات على اعتبار أن كل قطاع مستقل من ناحية التسيير على القطاع الآخر .

فوزارة التربية الوطنية تشرف على 03 أطوار تعليمية، بداية بالطور الابتدائي مروراً بالإكمالي وصولاً إلى الطور الثانوي الذي يتوج بشهادة البكالوريا التي تؤهل صاحبها للالتحاق بالجامعة وتتضمن البرامج التعليمية في الأطوار الثلاث، مفاهيم نظرية بحتة، حتى بالنسبة للتعليم التقني في المرحلة الثانوية، والذي لا يخرج من خلاله التلميذ عن حلقة الورشة أثناء إنجاز الأعمال التطبيقية التي تعد دعماً لما تلقاه من مفاهيم نظرية .

كما يغلب على التعليم العالي في الجزائر الجانب النظري، على حساب الجانب التطبيقي أو ما يعرف بالتربص الميداني الذي عادة ما يخضع له الطالب في مدة قصيرة متوافقة مع السنة الأخيرة لتخرجه، وعلى الرغم من اعتماد الدولة لنظام LMD الذي يقتضي خلق شهادة مهنية أو مسار مهني مصاحب للمسار الأكاديمي إلا أن تطبيق ذلك اقتصر على بعض التخصصات المحسوبة على الأصابع إذن وعموما لا تعدو الشهادة المحمولة من قبل خريج الجامعة الجزائرية نظرية لا تتوافق في الكثير من الأحيان مع متطلبات سوق الشغل، حتى ولو كان المتخرج قد ولج ميدانا يوافق تخصصه نظرا للقطيعة بين البرامج التعليمية ومتطلبات المؤسسة الاقتصادية .

كما يركز التكوين والتعليم المهني في الجزائر على نمطين أساسيين، نمط التكوين المهني ويتطلب إخضاع المتكون لتكوين نظري مع ورشات تطبيقية يضاف إليها تربص ميداني لمدة 06 أشهر لتدعيم الجانب النظري، أما النمط الثاني فهو نمط التمهين والذي يلتحق فيه المتربص مباشرة بمؤسسة تتوفر على تخصصه وهو نمط تطبيقي كلي يفترض في نهايته أن يكون المتربص حاملا للمهارات العلمية والعملية للولوج إلى سوق الشغل.

على هذا الأساس ومن خلال العرض السابق، فإن أنماط التعليم والتكوين في الجزائر هي أنماط تعليمية في مجملها وليست تكوينية تأهيلية، لكن كيف يمكن أن نخلق من هذه الهياكل التعليمية، هياكل داعمة لفكرة المقاولاتية أو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف يمكن أن نجعل منها أطرا لتكوين الفرد للمقاول المتشبع بفكرة العمل الحر والذي يؤسس لمشاريع أعمال تكون قاعدة لتنمية الإقتصاد الوطني؟

3.4 أساليب ربط التعليم النظامي بثقافة المقاولاتية :

من أحسن المقاربات التي سيقى لربط الأطوار التعليمية بثقافة المقاولاتية، مقارنة جامعة دورام Durham university في المملكة المتحدة، وتقوم هذه الأخيرة على سلسلة من الأهداف والنتائج المختلفة التي يمكن تحقيقها ونستعرضها فيما يلي:

تنمية المهارات والسلوكات والمواقف الريادية من خلال أي منهج قابل في أي مرحلة تعليمية، لتوفير أوسع أعداد للاستقلالية في الحياة، وهذا يشمل المدرسة والعائلة.

توجيه ومساعدة الشباب على فهم تطوير المشاريع والأعمال من خلال تعلم مفاهيم الأعمال في المرحلة الثانوية، ثم في مرحلة التعليم العالي، مما يسمح لهم بالعمل بشكل أكثر فعالية في اقتصاد سوق العمل المرن أو في إدارة الأعمال الصغيرة.

تعزيز الوعي والقدرة على إعداد مشروع عمل في الوقت الحالي أو في وقت لاحق في المستقبل، ويمكن اعتماد هذه المقاربة كذلك في التعليم المهني المتخصص (منظمة العمل الدولية ، 2010 ، 22).

إذن بحسب الدراسات الميدانية التي أجريت من قبل المنظمات الدولية، فإن التعليم المقاولاتي صار حتمية لا بد منها في ظل المعطيات الاقتصادية ومحاكاة لتجارب العديد من البلدان المتقدمة، صار على الدولة ضرورة إدخال هذا النمط من التعليم في الأطوار التعليمية المختلفة، كمادة علمية بمنهج تربوية مدروسة، وكذلك تدعيم الجامعة كمؤسسة للتعليم العالي بمقاييس تدمج في معظم التخصصات العلمية، وتكييف التعليم المقاولاتي بما يتماشى وطبيعة التخصص الذي يرتاده الطالب الجامعي.

من أجل خلق نخبة ذات قاعدة متينة، قادرة على ولوج مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع أساس للنهوض باقتصاد قوي اقتداء بتجارب من دول العالم المتقدمة، لكن كيف ذلك؟.

4.4- نحو آليات تنفيذية لإدماج المقاولاتية وإنشاء المؤسسة الصغيرة في البرامج التعليمية :

هذه الخطة التنفيذية تستدعي الأخذ بعين الاعتبار الخطوات التالية:

1.4.4 مجالات التطبيق : يدرج على مستوى المناهج التعليمية في كل من الأطوال التالية :

-الطور الابتدائي-الإكمالي-الثانوي-الجامعي، وعلى مستوى مراكز التكوين المهني والتمهين مقياس: إنشاء المؤسسة الصغيرة أو مقياس المقاولاتية، أو مقياس إنشاء المشاريع بحسب خصوصية كل مرحلة، ويتم إسناد تحديد مضمون البرنامج لهيئة بيداغوجية تقنية ذات خبرة، من أجل مراعاة الملكات الفكرية بحسب كل مرحلة تعليمية على أن يشمل هذا البرنامج ما يلي:

-غرس أساسيات المقاوالتية: ويندرج هذا المحور في إطار التعليم الأساسي (**Fondamentale**) فيتعلم التلميذ بذلك من خلال أنشطة بيداغوجية في الصف الابتدائي، الإجمالي والثانوي أساسيات امتلاك مشروع خاص، (صكري، ديسمبر 2017، ص 25) هذه الأنشطة مدعمة بأبجديات اقتصاد العمل الحر والخبرات المهنية الناتجة عنه، أي تلميع صورة المشروع الصغيرة كقاعدة للنجاح الاجتماعي، وهذا الأمر سيخلق مع مرور الوقت الدافع للتعلم والإحساس بقيمة الفرصة الفردية مع الاستشهاد من خلال نصوص القراءة والمطالعة بنماذج دولية ناجحة لشخصيات أو لدول.

-تعزيز التعليم التطبيقي: عندما تتكون للفرد نظرة عامة عن إنشاء مشروع، تتولد لديه الرغبة التجريبية، فالتعلم التجريبي هو أحد الركائز التربوية الناجحة في العالم، وهو يؤهل الأفراد للاعتماد على أنفسهم ويضفي الطابع التطبيقي على التعليم المدرسي النظامي وعادة ما تتم هذه العملية بخلق حلقات بين المتعلمين على الأقل على مستوى النوادي من أجل تبادل أفكار المشاريع ووضع اللمسات الأولى لمشاريع ما بعد الجامعة، هنا تجدر الإشارة إلى أن الجامعات الجزائرية أنشأت على مستواها دار المقاوالتية، كتنظيم من شأنه أن يستهدف توجيه الطالب ومساعدته على تجسيد فكرة مشروع مؤسسته مباشرة بعد تخرجه. وتوفير المعرفة والخبرة اللازمتين لفهم الخصائص المرجوة والتحديات المتوقعة أمام إطلاق مشروع ناجح.

-توسيع الدورات التدريبية: وهذه المرحلة عموما تتجسد على مستوى الجامعة، حيث يفترض أن المتعلم في الأطوار السابقة قد تحصل على رصيد معرفي ومهاري كافٍ لخوض التجربة يكفي فقط تجديد معلوماته بمجموعة من الدورات التدريبية التي يسهر على تنفيذها فريق مختص من خبراء، هذه الدورات يجب أن تكون إجبارية، يتحصل من خلالها الطالب على شهادة دورة تدريبية، والتي يجب أن تكون إحدى الشهادات المكونة للملف طلب تمويل للمشروع الذي يقدم إلى الأجهزة المختصة في إنشاء ومرافقة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.4.4 الأهداف العامة للمقاربة: ترتكز هذه الأهداف على مايلي :

- تطوير سلوكات ومهارات المتعلم في اتجاه السلوك المقاوالتية القائم على المخاطرة والمبادرة وقبول المسؤوليات وكذا منحه للمعرفة اللازمة لبدء مشروعه وإدارته بنجاح.
- تطوير مهارات التفكير الإبداعي لدى المتعلم بشكل يسمح له برسم صورة لمشروعه المستقبلي وتحضير خطة لتجسيده على أرضه الواقع.
- تكريس ذهنية رائد الأعمال لدى المتعلم وتمكينه لخلق فرصة عمل له وللآخرين.
- تطوير القدرات الشخصية للمتعلم كالثقة بالنفس، التأمل الذاتي، التفكير النقدي، التفكير الإبداعي من أجل إعداد أفراد قادرين على تحقيق النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي (صكري، ديسمبر 2017، ص 25).

أ - التجارب الدولية الناجحة لربط التعليم بثقافة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تجربة اسكتلندا: صممت هذه الدولة نظامها التعليمي بشكل دقيق بما يتوافق مع عمر واحتياجات الطلبة، وعلى هذا الأساس فيقوم التعليم في العديد من مدارسها على روابط التعليم والأعمال ونشاطات خاصة بالمشاريع ، وخبرة العمل ، وتقوم المدارس بتعليم اللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم والفنون التعبيرية وفق مقاربة المشاريع في التعليم، كما تعتمد أيضا على مطابقة الفرص المتوافرة من أبواب عمل محليين بمهارات وخصائص واحتياجات الشباب المحددة (موسوعة اسكتلندا ، 2005 ، ص 200).

-**تجربة ماليزيا:** وقد أطلقت ماليزيا على تجربتها "بمشروع المنهاج المبتكر"، وقد صمم هذا المنهاج خصيصا ليستوعب ويحفز الطلبة المبتكرين والقادرين على التكيف والمشاركة في التغيرات التكنولوجية والعمل على ابتكار التقنية ويقوم هذا المنهاج على:

-التفكير الخلاق والمبدع والمبتكر.

-القدرة على ابتكار اختراع يفيد الأمة.

-تحسس المشاكل المحيطة والتكنولوجيا الراهنة.

-الاهتمام بالريادة وبممارسة خصائص رجال الأعمال.

وصمم هذا البرنامج كجزء إلزامي لكافة طلبة المرحلة الابتدائية والثانوية*

-**التجربة الفرنسية:** أطلقت فرنسا برنامجها المسمى بـ: "التعليم للمشاريع في الليسيه" منذ العام 1991، ويمثل هذا الأخير احدى الأدوات التربوية والمتمحورة حول منهجية لإنشاء المشاريع، ويقوم البرنامج عموما على تنمية المعارف والمهارات والسلوكات اللازمة لمواكبة المناخ الاجتماعي والاقتصادي المعاصر، ويتيح للطلبة في المدرسة الثانوية فرصة لتنمية السلوكات والمهارات المتصلة بالابتكار والإبداع، وفي هذا الإطار يسمح للطلبة بتسجيل مشاريعهم كمصممات غير ربحية أو يتم تسقيف أرباحها، كما يقوم فريق بمرافقة رواد الأعمال الطلبة خاصة في علاقاتهم بشركاء المشروع (عملاء-موردين-محاسبين) لمواجهة حالات اقتصادية حقيقية.

إن هذه التجربة تعتبر جد فعالة لا سيما بوضع الطالب في ميدان العمل الريادي دون فصله عن المحيط التربوي التعليمي.

إن هذا الانتقال وإن كان يبدو في ظاهره بسيطا، إلا أنه في واقع الأمر يتطلب تداخل العديد من العوامل والفواعل مجتمعة، فالانتقال إلى فكرة العمل الحر يتطلب في الأساس توفر قاعدة إقتصادية متينة، وقوانين تضبط التعاملات التجارية الداخلية، فضلا عن الخارجية، كما يتطلب ضمانات من صانع القرار من بداية فكرة المشروع إلى تجسيده وتسويق منتوجه.

إن توفر البيئة المناسبة، سيفضي إلى ظهور نماذج ناجحة يحتدى بها ، لأنه حاليا بيئة الأعمال غير المحفزة هي العامل الأساسي المنفر بدليل أن العديد من التجارب الفاشلة كان سببها البيئة، وكلما تعددت نماذج الفشل كلما كان ذلك أدعى إلى نفور الشباب من العمل الحر ، ومحاولة التوجه إلى الوظيفة التي تعد أكثر أمانا في ظل بيئة تتخللها العديد من المخاطر .

II. خاتمة:

لقد تناولت هذه الدراسة أحد المواضيع البالغة أهمية في ظل توجهات الدولة الجديدة والرامية إلى تكريس فكرة المقاولاتية بدلا عن العمل المأجور، بدليل أن استراتيجية التعليم العالي الجديدة بنيت على فكرة الطالب المقاتل ، وعلى هذا الأساس تم إنشاء حاضنات الأعمال وخلق دور مقاولاتية داخل أسوار الجامعة، ولعل المتتبع لواقع ثقافة المقاولاتية في المجتمع ليجد أنها لا تزال ضعيفة ، وينعكس ذلك جليا في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المؤسسات المنشأة سنويا ، فضلا عن ذلك المؤسسات التي تغلق سنويا والتي لم تجد البيئة المناسبة التي تعمل في إطارها ، وتسوق منتوجها .

كما أن امتصاص الوفود الكبيرة لطالبي العمل، بما يتناسب ومؤهلاتهم العلمية من خلال مناصب شغل مأجورة في ظل المؤسسة العمومية الإدارية والإقتصادية، صار ضربا من اللامنطق، ما يعني أن البديل لتحقيق

غاية التشغيل لهؤلاء تقتضي توجيههم إلى العمل الحر، من خلال تقديم الدعم المناسب، والأهم من ذلك أن يتم تكوين الناشئة في إطار الأطوار التعليمية بترسيخ ثقافة العمل الحر والمقاولاتية، وكذا تحويل الثقافة المجتمعية نحو تقبل فكرة المقاول على حساب العمل المأجور الذي لم يعد ملاذاً يتناسب مع رغبات طالب العمل بحسب أن فترة إنتظار العمل الدائم تطور نسبياً وتكون في غالب الأحيان 06 سنوات في إطار وهو أمر لم يتقبله طالب العمل سيما المذكور منهم .

فمن أجل الوصول إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب على الدولة، أن تركز ثقافة العمل الحر والمقاولاتية في المنظومة المجتمعية قاطبة، من الأسرة إلى المدرسة وصولاً إلى الجامعة، وتفعيل الدور الإعلامي ليصل إلى تحقيق هذه التنشئة، التي تعد سبيل تطور الدول الكبرى، وليس الأمر بالصعب، إذا صاحبت إرادة سياسية جادة، وفي ظل النظام الإقتصادي الدولي صار على الدولة أن تركز مزيداً من الإنفتاح، لكن تقننه بمبادئ الرشادة التي تضمن بها التوزيع العادل للثروة، وتغليب المنطق الإقتصادي الذي يضع فكرة التنمية الإقتصادية، قبل أي اعتبار آخر .

الإحالات والمراجع:

1. Jamal ibrahimHAIDER , "Impact of Business Regulatory Reforms on Economic Growth", *Journal of the Japanese and International Economies*, Elsevier, vol. 26(3), , September, 2012, pages 285–307.
1. زكي رمزي، الإقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015، ص 114 .
2. جلال خشيب، " نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الإقتصادي "، مجلة الألوكة الثقافية، العدد الصادر بتاريخ: 2005/01/13 .
3. الموسوعة العربية للإقتصاد، أعلام ومشاهير. المجلد الحادي عشر، ص 847 .
4. أكاديمية الشميمري لريادة الأعمال، تاريخ ريادة الأعمال، الكويت، 2001، ص 125 .
5. Carsel, Wilfred (1940). "The Slaveholders' Indictment of Northern Wage Slavery". *Journal of Southern History*. 6 (4): 504–520.
6. كارل ماركس، العمل المأجور ورأس المال. ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 2013، ص 33 .
7. نظرية أنثربولوجية للقيم» (2001)
8. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر. ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.ب.ن)، 1999، ص 68 .
9. ناصر الدين يسعدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني). المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص ص 65.66.67
10. درس أميرة، دريس بشري، " معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال. العدد الصادر بتاريخ: ديسمبر 2017، ص 87.
11. محمد قوجيل، مرجع سابق، ص ص 171، 172.
12. الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار
13. فاطمة مشعل، "تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام". مجلة مواضيع، العدد الصادر بتاريخ 2016/09/28 .

14. صادق علي حسن، "المواءمة بين سوق العمل والتعليم"، مجلة دراسات البيان، العدد الصادر بتاريخ: 04-09-2016، ص 01.
15. منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرون : تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية"، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، 2010، ص 20.
16. أيوب صكري وآخرون، "واقع التعليم المقاوالتية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الصادر بتاريخ ديسمبر 2017، ص 25.